

# كسر القوالب Breaking the mold

## #كسر\_القوالب

## الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: المغرب

### حركة المقاطعة المغربية في العام ٢٠١٨

العلاقة غير الصحيّة بين السياسة والأعمال أو المعروفة برأسمالية المحسوبية<sup>١</sup>. ففي هذه الحالة، كانت شركة «سيدي علي» مملوكة من رئيسة الكونغرالية العامّة لمقاولات المغرب (نقابة أرباب الأعمال في المغرب) مريم بنصالح، وشركة «إفريقيا لتوزيع المحروقات» من عزيز أخنوش وزير الزراعة وزعيم حزب «التجمّع الوطني للأحرار» ذات الصلات الوطيدة بالقصر، خصوصًا أن مؤسس الحزب هو أحمد عثمان، صهر الملك الراحل الحسن الثاني وزميله في المدرسة الملكية.

استخدمت حملة «خليه يروب» موقعي فايسبوك وتويتر لنشر صور ومقاطع فيديو تقارن بين ارتفاع أسعار المياه المعدنية والحليب والبنزين في المغرب مع أسعار المنتجات نفسها في بلدان أخرى، وأظهرت أنه أعلى بثلاث أو أربع مرّات في المغرب بالمقارنة مع البلدان التي يزيد فيها الحد الأدنى للأجور ست مرّات عن الحد الأدنى للأجور في المغرب. في هذا السياق، انتشرت مقاطع فيديو لافتة عبر تطبيق واتساب لمغاربة يعيشون في أوروبا الغربية ويشترون المنتجات نفسها من السوبرماركات الكبرى وإلّا بأسعار أرخص بكثير بالمقارنة مع المغرب. تجاوزت المقاطعة الحدود الوطنية وجذبت المغاربة في الخارج تضامناً مع المقيمين في البلاد ضدّ ارتفاع أسعار المنتجات من جهة وانخفاض أجورهم من جهة أخرى.

### الخلفيّة

انطلقت حركة المقاطعة المغربية (مقاطعون) في العام ٢٠١٨ عبر تطبيق فايسبوك واتساب، داعية المغاربة إلى مقاطعة منتجات ثلاث شركات كبرى؛ واحدة عالمية وهي «سنترال دانون»، واثنين محليّين وهما «سيدي علي»، و«إفريقيا لتوزيع المحروقات». نجحت المقاطعة من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي عبر تحفيز النقاشات وإثارة ردود الفعل عليها من الحكومة والشركات الثلاث، وفرضت هذه الحركة الإلكترونية - الافتراضية إرادتها الجماعية على الفاعلين السياسيين والحكوميين. بدأت الحركة عبر منصات التواصل الاجتماعي في العام ٢٠١٨، من دون أن يكون لها قيادة معروفة، واكتسبت زخمًا بفعل النشاط الإلكتروني للمشاركين فيها، وبعد القمع الشديد الذي مارسه الشرطة المغربية ضدّ حراك الريف والحركات الاجتماعية الأخرى بين العامين ٢٠١٦ و٢٠١٨. في الواقع، ساد شعور بخيبة الأمل بين الطبقة الوسطى في المغرب بعد الإصلاحات الدستورية في العام ٢٠١١ وفشل السياسات الحكومية في تحسين حياتهم ورفاهيتهم، وقد أتت هذه الحملة لتعبّر عن رفضهم لاحتكار الاقتصاد والسياسة من النخبة التي استفادت من صلاتها الوثيقة بالقصر.

### الجدول الزمني

انطلقت حملة «مقاطعون» في ربيع - صيف ٢٠١٨، داعية إلى مقاطعة ثلاثة منتجات رئيسية لثلاث شركات في المغرب، وهي «سيدي علي» و«سنترال دانون» و«إفريقيا لتوزيع المحروقات». بدأت الحملة في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٨، عبر مشاركة هاشتاغ «خليه يروب»، أي دعه يفسد، على شبكات التواصل الاجتماعي، ومن ثمّ إعادة مشاركته من المستخدمين والتفاعل معه. في الواقع، لم يُستخدم هذا الوسم للتعبير عن استياء المستخدمين من الأسعار الباهظة لمنتجات هذه الشركات الثلاث فحسب، أي المياه المعدنية (سيدي علي)، الحليب (سنترال دانون)، والمحروقات (إفريقيا)، إلّا أيضًا للتعبير عن رفضهم لاحتكار السوق والتلاعب بالأسعار في المغرب، وهو ما ذكر بأحد شعارات حركة ٢٠ شباط/ فبراير في العام ٢٠١١، التي اعترضت على

١ نظام اقتصادي يقوم على إعطاء أفراد أسر المسؤولين الحكوميين، وأصدقائهم ورجال الأعمال البارزين امتيازات للحصول على الوظائف والفروض والراضى، وغيرها.



## العوامل المؤثرة أو نوافذ السياسة

إلى ذلك، وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ كان من الصعب تقييم حجم الضرر المالي الذي تسببت به الحملة للشركات الثلاث. لكن وفقًا لبيانات «سنترال دانون» الخاصة، خسرت الشركة أكثر من ثلث إنتاجيتها ومبيعاتها، وهو ما يزيد عن ١٥٠ مليون دولار أميركي في غضون أسابيع قليلة، أيضًا خفضت عدد موظفيها ولا سيما العمّال الموسميّين، وكذلك خفضت مشتريات الحليب من التعاونيات الصغيرة بمقدار الثلث. إلى ذلك، أعلنت فرع الشركة في المغرب عن خسارة صافية بنحو ٥٣٨ مليون درهم في ٢٠١٨، فيما انخفض مجمل إيرادات الشركة ٢٧٪ بالمقارنة مع العام ٢٠١٧. وبلغ نحو ٤,٧٦ مليار درهم.

كان من الصعب الحصول على بيانات دقيقة عن شركتي سيدي علي وإفريقيا، لكن وفقًا لمجلة Challenge انخفض حجم مبيعات «إفريقيا» بنسبة ١٧,٧٩٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٧، وهو ما يشكّل نحو ٧٣٨ مليون درهم. كذلك أثرت المقاطعة على نتيجة التشغيل التي هبطت بنسبة ٧٣,١٣٪ ووصلت إلى ٣٦,٢٧ مليون درهم، أمّا صافي الربح أو حصص المساهمين فقد هبطت بنسبة ٨٧,٩١٪ ووصلت إلى ٩,٧٤ مليون درهم. إلى ذلك، صرّحت CDG Capital Bourse أنه في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٨، عكست المؤشرات التشغيلية للشركة تأثير حملة المقاطعة التي استهدفت علامة «سيدي علي» التجارية من بين المنتجات الاستهلاكية الأخرى. فيما أصدرت شركة «أوليماس» للمياه المعدنية، من جهتها، تنبيهاً بشأن نتائجها في حزيران/يونيو ٢٠١٨.

### الخلاصة والدروس المُستفادة

كانت المقاطعة ناجحة ودفعت الشركات إلى خفض الأسعار والتواصل مع الناس وتحمل الخسائر المالية الهائلة الناتجة عن الحملة. إلى ذلك، ردت الدولة بإقرار سياسة الأسعار وتفعيل عمل الهيئة المسؤولة عن ضبط الأسعار. ومن الدروس الرئيسية المُستفادة هو نجاح الهوية الافتراضية للحركة، التي لم تمتلك هوية سياسية/أيديولوجية، ما مكن للجميع من الانضمام إليها من دون الخوف من تعرّضهم للسجن. أيضًا، بما أن منظّمي حملة المقاطعة بقوا مجهولين ولم يظهروا بهوياتهم بل ركّزوا نشاطهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وبما أن هناك مجالًا عمّا افتراضيًا، لم تتعامل الدولة والأحزاب السياسية والنقابات العمالية معهم بحذية، لكن المفاجأة كانت بتجاوز الحركة الطرق التقليدية للتعبئة. أمّا المثير للاهتمام فهو أن المقاطعة لم تكن ضدّ النظام الملكي أو الحكومة بل ضدّ رموز جمعت الثروات والربوع، وضدّ انعدام الشفافية وعدم الفصل بين الثروة والسياسة، بحيث ركّزت هذه الحملة فعليًا على عواقب الترابط الاقتصادي والسياسي.

إن تشويه سمعة مالكي الشركات من خلال التركيز على استخدامهم رأس مالهم السياسي لتحقيق الأرباح شكّل عنصرًا حاسمًا في تأجيج الحملة. اعتبر المقاطعون أن هؤلاء يستفيدون من رأسمالهم السياسي (علاقاتهم وصلاتهم السياسية مع الدولة، باستثناء دانون على الأرجح، التي تستفيد بريابي من العلاقات الاقتصادية القوية بين المغرب وفرنسا) لتعظيم مصالحهم الاقتصادية على حساب المستهلكين. لاحقًا، استند المقاطعون إلى نتائج تقرير كشف عنه البرلمان في آب/أغسطس ٢٠١٨، يظهر الزيادة المُحققة في أرباح موزعي الوقود منذ تحرير الأسعار في العام ٢٠١٥، والتي تقدّر بنحو ١٧ مليار درهم أكثر من الأرباح المُحققة قبل إلغاء الدعم عن الوقود. أثبت هذا النشاط السلس نجاحه الكبير ومساسه باللعبة السياسية في المغرب، حيث يدين المواطنون الصلات القائمة والراسخة بين الثروة والسياسة. إلى ذلك، هدفت إقالة بنكيران إلى تمهيد الطريق لتشكيل حكومة ضعيفة مع رئيس وزراء ضعيف أو تمهيد الطريق لأخنوش مالك شركة «إفريقيا لتوزيع المحروقات» لقيادة حكومة ٢٠٢١. لم يستطع الملك فعل الكثير في الإطّار لا سيما بعد إقالة عدد من الوزراء في أعقاب حراك الريف. في حين بذلت شركة «دانون سنترال» جهودًا كبيرة لشرح موقفها خلال الاتصالات التي أجرتها، وبالتالي محاولة امتصاص غضب المستهلكين.

### لحظات تحوُّلية

خلال جلسة برلمانية لمسألة الحكومة في الرباط في ٢٥ نيسان/أبريل، قال وزير المالية محمد بوسعيد (حزب التجمّع الوطني للأحرار): «علينا تشجيع الشركات والمُنتجات المغربية، وهذا ما لا يفعله بعض المداويخ (الأغبياء) الذين يطالبون بمقاطعة الشركات التي تستخدم عمّالًا وتدفع ضرائبها». لكن يبدو أن كلمة المداويخ كلفته منصبه في آب/أغسطس عندما أقاله الملك. إلى ذلك، عبر رئيس الحكومة سعد الدين العثماني ووزراء آخرون من حزب العدالة والتنمية عن آراء تتعارض مع حملة المقاطعة. في حين كان الأمين العام لحزب التقدّم والاشتراكية نبيل بن عبد الله الوحيد الذي دعم الحملة، وقال في مقطع فيديو: «انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي إن المقاطعة هي تعبير عفوي للأشخاص الذين يعانون من غلاء المعيشة في البلاد».

إلى ذلك، دفع تعدّد المواقف الحكومية المقاطعين إلى تبني مواقف أكثر تشدّدًا. على سبيل المثال، عندما احتجّ وزير الحكامة لحسن الداودي مع عمّال دانون ضدّ الحملة، صدّق المقاطعون مطالبهم داعين إلى استقالته، وتحت ضغط «الاحتجاج الافتراضي» أرسل الداودي استقالته إلى القصر الملكي بعد أيام قليلة لكن الأخير رفضها. منذ تلك الحادثة، فقد الداودي صدقيته بين المواطنين وكذلك بين أعضاء حزبه.

فضلاً عن ذلك، تمّ تهميش أخنوش، رجل الأعمال ووزير الزراعة ورئيس حزب التجمّع الوطني للأحرار، بسبب حملة المقاطعة بعد أن كان يُعتبر لشهور «وزيرًا أعلى» داخل الحكومة. أيضًا، ألغى حزبه العديد من التجمّعات والاجتماعات المُخطّط لها مع دائرته الانتخابية قبل أن يعود إلى الأضواء خلال اجتماع عام مع شباب الحزب في ٢٢ أيلول/سبتمبر. خلال فترة ابتعاده توقّعت إحدى وسائل الإعلام وفاته سياسيًا، وهو ما لم يتحقّق، إذ بقي أخنوش وحلفائه داخل القصر في السلطة، وفشلت الحملة في زعزعة نفوذه كهدف رئيسي لها، وبحلول ٢٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ظهر مع الملك في «اجتماع استثنائي» لمناقشة «العمالة الزراعية».

### نتيجة السياسة

تعدّ الحملة الإعلامية التي قامت بها شركة دانون من أهمّ النتائج السياسية التي توصلت إليها المقاطعة. في البداية، هاجم مدير التسويق المغربي المقاطعين واتهمهم بـ «الخيانة»، وهو ما أدى إلى إطلاق موجة انتقادات على مواقع التواصل ضدّ الشركة، ودفعه للاعتذار عن بيانه. بعد أسابيع قليلة، أتى الرئيس التنفيذي للشركة إلى البلاد لقيادة حملة علاقات عامّة والتواصل مع صانعي السياسات وبعض الجهات الفاعلة المرتبطة بالمجتمع المدني، ووعده المقاطعين بالإبقاء على الحوار وإيجاد حلّ وسط، وبعد أسابيع قررت الشركة في أيلول/سبتمبر خفض أسعار منتجاتها.



Desrués, T. (2018). Authoritarian Resilience and Democratic Representation in Morocco: Royal Interference and Political Parties' leadership since 2016. <https://doi.org/10.1080/13629395.2018.1543038>

Douai, A. (2015). Online Activism and the Arab Public Sphere: The Case of YouTube and Human Rights Campaigns

<https://pdfs.semanticscholar.org/fab3/4a9b812b2513a9ea681af28a-bee19d0d94.pdf>

Mekouar, M. (2018). Beyond the model reform image: Morocco's politics of elite co-potation. Online working paper, retrieved from: [https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/57967/ssoar-2018-mekouar-Beyond\\_the\\_Model\\_Reform\\_Image.pdf?sequence=1](https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/57967/ssoar-2018-mekouar-Beyond_the_Model_Reform_Image.pdf?sequence=1)

روابط الصحف على الإنترنت:

<https://www.challenge.ma/boycott-a-tres-mal-a-sidi-ali-99101>

<https://www.averty.me/public-research/averty-survey-boycott-campaign-morocco>

## مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنسية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

## برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيقًا وأسفًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محددة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

## معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين واطاعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.



معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi\_aub

@ifi\_aub